

بحاح: توجهات لتطوير بيئة الاستثمار في مجال النفط والمعادن

✍️ / قاسم الشاوش

أكد وزير النفط والمعادن خالد محفوظ بحاح أن الحكومة تبذل جهوداً مكثفة في الوقت الراهن لتطوير بيئة الاستثمار وفي مقدمتها إرساء الأمن والاستقرار وتقديم الضمانات المحفزة للشركات العربية والعالمية وللمجتمع رؤوس الأموال والأعمال المحلية والدولية للاستثمار في العديد من المجالات أهمها قطاع النفط والغاز ..

وأشار الوزير بحاح خلال لقائه أمس السفيرة البريطانية بصنعاء جان ماريوت الذي كرس لمناقشة سبل التعاون المشترك بين بلادنا وبريطانيا في مجال النفط والغاز والمعادن إلى أن الوزارة لديها توجهات الجديدة لجذب الشركات البترولية العالمية للاستثمار في الخارطة النفطية اليمنية واستثمار الفرص المتنوعة في مجالات النفط والغاز والمعادن والخدمات . وخلال اللقاء رحب الوزير بحاح بسفيرة بريطانيا؛ مشيداً بالدور الذي تقوم به المملكة المتحدة البريطانية في سبيل إخراج اليمن من الظروف الاستثنائية التي جرت في الفترة الماضية ، والتي توجت بانعقاد مؤتمر الحوار الوطني وخروجه بمخرجات بناءة أهمها بناء الدولة اليمنية الحديثة موجهاً الدعوة للشركات البريطانية للاستثمار في اليمن خاصة في قطاع البترول والمعادن الواعدة بالخير .

من جهتها أكدت السفيرة البريطانية جان ماريوت أن اليمن حققت تقدماً مهماً بما وصلت إليه من استقرار متقدم بمراحل إيجابية ممتازة ستمكن اليمن من المضي قدماً نحو التغيير الإيجابي والذي سيحقق نتائج مثمرة لليمن .

وأضافت أن المانحين والكثير من المنظمات تتطلع إلى إيجاد فرص مناسبة وخطوات سريعة لتنفيذ برامجها التنموية في شتى المجالات . كما أكدت السفيرة البريطانية اهتمام الشركات البريطانية ومتابعيتها للتطورات التي تشهدها اليمن في الوقت الراهن والتي ترغب بالاستثمار في اليمن على نطاق واسع واقتصادي كبير .

من جهة أخرى التقى وزير النفط أمس المدير العام التنفيذي لشركة أوپل سيرش موري هوكس العاملة في القطاع 7 والقطاع 8 التي تستثمر بها الشركة بالمسيلة بمحافظة حضرموت وناقش مع مدير الشركة برنامج الشركة للعام 2014م .

وحت الوزير بحاح الشركة على توسيع أعمال الاستكشاف والإنتاج في القطاعين لما يحقق الأهداف التنموية لتطوير تلك القطاعات ولما يعزز من الجهود التي تبذلها الدولة لتطوير قطاع النفط والمعادن .

غياب الديزل يحبط المحلات التجارية والحرفية والمزارعين



غياب الرقابة

هناك من يعتقد أن السبب في الأزمات المتواصلة لمادة الديزل هو وزارة النفط وذلك بحسب قول نبيل علي عامل بمحطة للمشتقات النفطية ويذكر أن السبب هو عدم وجود رقابة حقيقية من قبل الوزارة على المحطات والتي يقوم البعض من أصحابها باحتكار الديزل من أجل خلق أزمة عند المواطنين الأمر الذي يدفعهم للبحث المتزايد عن الديزل وتشكيل الطوابير الكبيرة أمام المحطات لاقتناء القدر الكبير ، ويؤكد أن المواطن يساعد على نشوء الأزمة في المحطات ، والذي بمجرد سماع شائعات أن هناك أزمة يقوم بالإسراع إلى أقرب محطة وأخذ كميات كبيرة من الديزل أو الغاز وتشكيل طوابير كبيرة حتى ينفذ المخزون لدى المحطات وهذا يخلق أزمة واقعية بمعنى الكلمة .

وضع آخر

أما بعض المزارعين فوضعهم آخر حيث يقول صالح المطري أنه لا يبالي بالأزمات المتواصلة على الديزل وذلك لأنه حسب قوله يقوم بالتنسيق مع صاحب محطة لتزويده بمادة الديزل التي يستخدمها أثناء العمل في تزويد الشاحنات الكبيرة لنقل المواد المستخدمة للبناء وكذلك أثناء العمل في المزرعة ، ولذلك عند وجود أزمة في مادة الديزل والغاز لا يحس بها لأن لديه مخزوناً كبيراً وبالذات من مادة الديزل والذي يصل إلى 20 برميلاً .

وهناك مزارعون وضعهم صعب عند حصول أزمة في مادة الديزل فقد يلجأون حينها إلى السوق السوداء التي تنتشر في الشوارع ويشترون الدبة لـ 20 لتراً بـ 3 آلاف أو 3500 ريال وقد تزيد حسب طول فترة الأزمة .

تغطية عجز

اتخذت الحكومة إجراءات عدة لتلافي نقص الديزل في السوق وحسب تصريحات صحفية نقلتها وكالة الأنباء اليمنية "سبأ" عن شركة النفط هذا الأسبوع ومصادر ملاحية أنه تم نقل 31 ألف طن متري من مادة الديزل للجمعة الماضية على متن ناقلتي نفط من ميناء

الزيت بمصافي عدن إلى ميناء المكلا وميناء الجديدة لتغطية العجز والأزمة الحاصلة في انعدام توفر مادة الديزل في المحطات ، وسيتم تسويق 50 ألف طن متري من مادة الديزل خلال الأيام القادمة إلى كافة موانئ الجمهورية ومحطات الوقود العاملة فيها .

إعاقه للأعمال

تشكل مادة الديزل عبئاً كبيراً على من يمتهون الأعمال الحرفية ومن ضمنها النجارة والحديد والألمنيوم وذلك لانقطاع الكهرباء المتزايد ، ولجوء أصحاب هذه الأعمال إلى شراء المواطنين

تحت شعار "يمن واعد بالخيرات"

مركز منارات ينظم فعاليات ثقافية لموسم التنمية الزراعية والأمن الغذائي

✍️ / يحيى العلفي

والبناء حول تعزيز دور الجهد الحكومي والتعاوني والخاص والخارجي في دعم وتطوير القطاع الزراعي بشكل عام والزراعة الأسرية على وجه الخصوص وذلك في إطار الاهتمام الأممي والدولي بإعلان عام 2014م، السنة الدولية للزراعة الأسرية (IYFF) وبالشراكة مع منظمة (FAO) وبنك التسليف التعاوني والزراعي وصندوق تشجيع الانتاج الزراعي والسلمي ..

وذكر العلفي أن أهمية فعاليات الموسم تتجسد في تطرقه للجوانب الاقتصادية والاجتماعية للزراعة الأسرية ودورها في

التخفيف من الفقر والجوع وتحقيق التنمية المستدامة باعتبار الزراعة أحد أهم القطاعات الاقتصادية الرئيسية لليمن كونها تساهم بحوالي 17,5% من الناتج المحلي الإجمالي، كما تعد مصدراً أساسياً لتوفير فرص عمل تقدر بنحو 54% من السكان.. لافتاً إلى أن أهمية الموسم تزداد بإطلاق هذا العام كسنة دولية للزراعة الأسرية من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الـ 66.

وأوضح رئيس مركز منارات أن الموسم الثقافي يتضمن عقد ثلاث ندوات علمية تنظم على مدى ثلاثة أسابيع "كل ثلاثاء" اعتباراً

من 25 مارس الجاري والأول والثامن من إبريل القادم تتناول قضايا التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي من مختلف الأبعاد بحيث يجري خلال الأيام الواقعة بين كل ندوة وأخرى لقاءات وورش عمل مصغرة لمناقشة واستخلاص مخرجات الندوات وصولاً إلى صياغة وثيقة متكاملة تحدد سبل وآليات تفعيل الشراكة بين القطاعات التنموية المعنية بالزراعة (العامه والخاصة والتعاونية والدولية) لتعزيز دور الزراعة الأسرية في التنمية وتخفيف التحديات التي تواجه البرامج والشاريع التنموية المختلفة.